

Financial Inclusion in Algeria: Reality...Challenges...and Prospects
Analytical Study of Its Most Important Indicators During the Period (2011-2017)

الشمول المالي في الجزائر: واقع...تحديات...وآفاق
دراسة تحليلية لأهم مؤشرات خلال الفترة (2011-2017)

*الاسم واللقب: ط.د. نواري لعلاوي

الانتماء: مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس بالمدينة

البريد الإلكتروني: laalaouikhaled79@gmail.com

الاسم واللقب: أ.د. عبد القادر خليل

الانتماء: مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس بالمدينة

البريد الإلكتروني: khelil.64@yahoo.com

تاريخ الوصول: 2021/10/22 تاريخ القبول: 2024/04/24 تاريخ النشر على الانترنت: 2024/07/25

ABSTRACT: This study aims to understand the concept of financial inclusion, its importance, objectives and indicators of measurement, its reality in Algeria and the efforts made to achieve it, while addressing the most important obstacles in Algeria, while many countries have made significant strides in this field, after studies have proven its importance in achieving financial stability and development Sustainable. We based this study on the descriptive analytical approach.

The study concluded that Algeria is still achieving minimal levels of financial inclusion, despite its efforts, and it suffers from several obstacles, most notably the religious predicament regarding traditional banking, in addition to the limited financial education, the lack of expansion in the use of financial technology, and the spread of the non-economic sector the official. As for the most important proposals of the study, they are to encourage Islamic banking and adopt electronic payment.

Keywords: Financial inclusion, Algeria, obstacles, prospects.

JEL: Classification: E5, E6, G2.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بمفهوم الشمول المالي، أهميته وأهدافه ومؤشرات قياسه، وواقعه في الجزائر والجهود المبذولة لتحقيقه، مع التطرق لأهم معوقاته في الجزائر، في حين قطعت العديد من الدول أشواطاً معتبرة في هذا المجال، بعد أن أثبتت الدراسات أهميته في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة. واستندنا في إنجاز هذه الدراسة للمنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة، إلى أن الجزائر لا زالت تحقق مستويات دنيا من الشمول المالي، رغم ما تبذله من جهود، وتعاني من عدة عوائق، أبرزها الوازع الديني بخصوص الصيرفة التقليدية، بالإضافة إلى محدودية التثقيف المالي، وعدم التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، وانتشار القطاع الاقتصادي غير الرسمي. وأما أهم مقترحات الدراسة، فتتمثل في ضرورة تشجيع الصيرفة الإسلامية، وتبني الدفع الإلكتروني.

المؤلف المراسل *

الكلمات الرئيسية: الشمول المالي، الجزائر، معوقات، آفاق.

1. مقدمة:

يُعدّ موضوع الشمول المالي من القضايا الهامة، التي ازداد الاهتمام بها من قبل المنظمات الدولية وصانعي القرارات والسياسات في مختلف الدول، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك بعد أن أثبتت التجارب دوره في تحقيق الاستقرار المالي، وإتاحة فرص جديدة للتمويل للأفراد والمؤسسات، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي هذا الإطار اعتمدت العديد من الدول استراتيجيات مالية، لإرساء الشمول المالي.

الجزائر على غرار هذه الدول، تسعى جاهدة لتبني استراتيجيات وطنية، لتخطي العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، فالشمول المالي لم يُعد مسؤولية الجهاز المصرفي فقط، أو السلطة النقدية المتمثلة في بنك الجزائر، وإنما يتطلب تضافر جهود جهات عدة في الدولة، لتبني مفهوم واسع للشمول المالي لدى الأفراد والمؤسسات.

من هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي: ما هو واقع الشمول المالي وتحدياته

في الجزائر، وماهي التطلعات والآفاق التي تصبو إلى تحقيقها؟

تتفرّع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة التالية: ما المقصود بالشمول المالي؟، وما هو واقعه في الجزائر؟، ما هي العوائق التي تحول دون تحقيق الشمول المالي في الجزائر؟، وما هي الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها في إطار الشمول المالي؟ للإجابة على هذه التساؤلات نعتمد الفرضيات التالية:

- يقصد بالشمول المالي وصول واستخدام كافة الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية عن طريق القنوات الرسمية؛
- لا تزال الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا من حيث الشمول المالي؛
- يعتبر نقص الوعي والتثقيف المالي وعدم الثقة في المؤسسات المالية، من أهم العوامل التي تعيق الشمول المالي في الجزائر؛
- تسعى الجزائر لتمكين كل الأفراد البالغين، من كل الشرائح، والمؤسسات، من استخدام الخدمات والمنتجات المالية من خلال القنوات الرسمية.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية، كون موضوع الشمول المالي، الذي أصبح اليوم في صلب اهتمامات الهيئات الدولية وصانعي السياسات الاقتصادية، خاصة بعد نشوب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وفي ظل تزايد هذا الاهتمام، أصبح من الضروري نشر الوعي حوله وإبراز أهميته وواقعه في الجزائر.

ونهدف من هذه الدراسة إلى ما يلي: التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر؛ وتبسيط

الضوء على جهود الجزائر لتجسيد الشمول المالي؛ ومعرفة التحديات التي تواجهها في تحقيق الشمول المالي. وبخصوص منهج الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم الشمول المالي، وإبراز أهميته وأهدافه ومؤشرات قياسه، والمنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر. وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية هي: الإطار المفاهيمي للشمول المالي ومؤشراته؛ واقع الشمول المالي في الجزائر؛ معوقات الشمول المالي في الجزائر؛ جهود وآفاق الشمول المالي في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي ومؤشراته

وردت العديد من التعاريف للشمول المالي من قبل عدة هيئات، سنتطرق إليها في هذا المحور، كما نسلط الضوء على مؤشرات وأهداف وأهمية الشمول المالي.

1.2 مفهوم الشمول المالي: عرّف كل من البنك الدولي وصندوق النقد العربي، وكذا بنك الجزائر كهيئة وطنية الشمول المالي كما يلي:

1.1.2 تعريف البنك الدولي: يُعرّف البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 الشمول المالي على أنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (البنك الدولي، 2014، ص 1).

2.1.2 تعريف صندوق النقد العربي: يقصد بالشمول المالي إتاحة استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية (صندوق النقد العربي، 2015).

3.1.2 تعريف بنك الجزائر: عرّف بنك الجزائر الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، بمؤسساته وأفراده، وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة، وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومخدراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف، التي تفرض أسعاراً مرتفعة نسبياً، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية (بنك الجزائر، 2015).

2.2 مؤشرات الشمول المالي: تقوم مجموعة البنك الدولي، بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية، التي تهدف إلى الحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعدّ قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، والمسمّاة قاعدة بيانات "Findex Global" المصدر الأكثر موضوعية، والتي صدرت في نسختها الأولى عام 2011، حيث دشّن البنك الدولي قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، التي تعدّ أشمل قاعدة بيانات في العالم، عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017، وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي لعام 2017 على مؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على

الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها (قاعدة بيانات الشمول المالي، 2017).

واتفق قادة مجموعة العشرين، مع توصية الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي (بن قيدة، بوعافية، 2018، ص 95):

- الحصول على الخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية؛
- جودة الخدمات المالية.

1.2.2 الحصول على الخدمات المالية: يشير هذا البعد، إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، وتكمن مؤشرات قياس هذا البعد في النقاط التالية (شنبي، بن لخضر، 2018، ص 109):

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم²؛
- حسابات النقود الإلكترونية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2.2.2 استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية، إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية، المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام، عبر فترة زمنية معينة (فلاق، 2019، ص 109)، وتكمن مؤشرات هذا البعد في (شنبي، بن لخضر، 2018، ص 110):

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل دائم ومتواتر؛

- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات مالية رسمية؛
- عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3.2.2 جودة الخدمات المالية: توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية، مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك وشفافية المنافسة، وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات، لقياس بعد الجودة، والتي تم توضيحها كالتالي (بوتينة، 2019، ص 11): القدرة على تحمل التكاليف؛ الشفافية؛ الراحة؛ السهولة؛ حماية المستهلك؛ التثقيف المالي؛ العوائق الانتمانية.

3.2 أهمية وأهداف الشمول المالي

أصبح الشمول المالي، محل اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية، وخاصة البنوك المركزية، فهناك علاقة وطيدة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك، فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية، من خلال العمل على تنويع منتجاتها، والاهتمام بجودتها، لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وبالتالي تقنين القنوات غير الرسمية (zainab,2020, 20).

من ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي، من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل والفئات المهمشة، مثل النساء والشباب، فضلا عن التركيز على الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدماجها في القطاع المالي الرسمي، عن طريق إتاحة الخدمات المالية المناسبة، التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وبالتالي الحد من البطالة ومعدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة (شنبي، بن لخضر، 2018، ص 108).

أما بالنسبة **لأهداف الشمول المالي**، فترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أن بناء نظام مالي شامل، هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية (zainab,2020, 20):

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، خاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

3. واقع الشمول المالي في الجزائر:

لا تزال الجزائر تحقق مستويات دنيا من الشمول المالي، حسب قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي، أقل من المستوى المطلوب، مقارنة بدول العالم، رغم الجهود التي تبذلها، وبغرض التعرف على واقع الشمول المالي فيها، سنتناول بالتحليل، أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي، حسب المعطيات المتوفرة لدينا، اعتمادا على قاعدة الشمول المالي للبنك الدولي، وقد وضعنا هذا الجدول، الذي نحاول أن نلخص فيه هذه المؤشرات، خلال سنوات 2011، 2014 و2017، ونقوم بتحليلها اعتمادا على معدل تغيرها:

جدول يوضح مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال سنوات 2011، 2014 و2017

السنوات	2011	2014	معدل التغير (%)	2017	معدل التغير (%)
مؤشر امتلاك الأفراد البالغين فوق 15 سنة لحسابات في مؤسسات مالية	33	50	51.51	43	14-
مؤشر امتلاك الأفراد البالغين فوق 25 سنة لحسابات في مؤسسات مالية	40	57	42.5	49	14.03-
نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية	2	3	50	5	66.66
نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة	4	14	250	11	21.42-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي للشمول المالي 2018

من خلال الجدول نلاحظ:

- بالنسبة للمؤشر الأول، نلاحظ أنه في حدود الثلث في سنة 2011، أي 33 %، بينما ارتفع إلى النصف، أي 50 %، بنسبة تقدر بـ 51 %، في سنة 2014، لكنه انخفض في سنة 2017، إلى 43 %، أي بنسبة 14 %-. بصفة عامة المؤشر منخفض، رغم أن المجتمع الجزائري شبابي بامتياز، إلا أنه بالنسبة للجزائريين في سن 15 لا

يكونون مستقلّين ولا يمكن لهم إدارة حسابات بأنفسهم، لأنهم دون سن 18 سنة، لا يمكنهم فتح وإدارة حسابات مصرفية بأنفسهم، أما بالنسبة للانخفاض في سنة 2017، فيعود لنقص الثقة في المؤسسات المالية في تلك الظروف التي عرفتھا الجزائر، منذ سنة 2014 والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط، فقد أدى ذلك الانخفاض أيضا إلى عزوف الأفراد عن فتح الحسابات؛

- بالنسبة للمؤشر الثاني، نلاحظ ارتفاعا مقارنة بالمؤشر الأول، لأن الجزائريين في سن 25 سنة يكونون مستقلّين ماليا، ويديرون حسابات بأنفسهم، مما يبرّر هذا الارتفاع، أما بالنسبة لتذبذب المؤشر بين 40 و57 ثم 49 بالمائة، حيث ارتفع بنسبة 42%، ثم انخفض بنسبة 14%، فيعود للظروف المالية الصعبة التي عاشتها الجزائر منذ سنة 2014 كما أسلفنا، لأن ذلك يزعزع الثقة في مؤسسات الدولة بصفة عامة والمالية بصفة خاصة؛

- أما بالنسبة للمؤشر الثالث، فهو متدن جدا، وزيادته خلال سنتي 2014 و2017 لا تكاد تذكر، وهذا يبرّر عدم اللجوء للاقتراض من المؤسسات الرسمية، والاعتماد أكثر على الأصدقاء والعائلة، وهذا راجع ربما للإجراءات البنكية الطويلة والمعقدة، والقروض التي يجب أن تكون مبررة، أي محددة الوجهة وليست حرة، بالإضافة إلى عدم وجود ما يمكن رهنه لدى المقرض، أو ما يمكن أن يكون ضمانا للقرض، أو هروبا من الفوائد الربوية، وأيضا مدة الحصول على القرض، فأحيانا يكون المقرض في حاجة ماسة لمبلغ معين في نفس اللحظة، وبالتالي يلجأ إلى عائلته أو أقاربه أو أصدقائه، لتحصيل المبلغ الذي هو في حاجة إليه؛

- وأما بالنسبة للمؤشر الأخير، فنلاحظ ارتفاعه من 04 بالمائة سنة 2011 إلى 14 بالمائة سنة 2014 مما يبرّر زيادة الوعي الادّخاري لدى الجزائريين خاصة في ظل البحبوحة المالية في تلك الفترة، أما الانخفاض سنة 2017 إلى 11 بالمائة، فيعود لظروف انخفاض أسعار البترول، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، مما يجعل الأفراد يوجهون جزءا إضافيا من دخولهم نحو الاستهلاك، وبالتالي نقص الادخار.

من خلال هذه المؤشرات، يتبين أن الجزائر لا زالت تحقق مستويات دنيا من الشمول المالي، رغم الجهود التي لا زالت تبذل من طرف بنك الجزائر، وهذا راجع لأسباب عدة، نتناولها في المحور الموالي.

4. معوقات الشمول المالي في الجزائر

كما رأينا في المحور السابق، تحقّق الجزائر مستويات دنيا في الشمول المالي، حسب قاعدة الشمول المالي للبنك الدولي، وعموما تعدّ الدول العربية من بين

الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لا زالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي (فلاق، 2019، ص 10)، إذ يواجه مسار تعزيز الشمول المالي فيها عدة تحديات وعراقيل، على غرار عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية، وبالنسبة للجزائر، هناك أسباب عدة، تحول دون انتشار الشمول المالي، نبرزها فيما يلي:

- الوازع الديني الذي يجعل فئات معينة لا تتعامل مع المصارف والمؤسسات المالية، مهما كان نوعها؛
- ضعف الثقة في المؤسسات المصرفية، خاصة المؤسسات الخاصة منها، في ظل إفلاس العديد منها؛
- نقص الإعلام المصرفي والتشهير بالمنتجات المصرفية والخدمات المالية الجديدة؛
- ضعف الشبكة وبطئها والإجراءات التعقيدية والبيروقراطية للمصارف والمبالغة في الرهونات؛
- استحواذ القطاع العمومي على الساحة المصرفية؛
- الكثافة المصرفية التي لا زالت لم تصل المستوى المطلوب، وهو مصرف لكل 10000 نسمة، ففي نهاية ديسمبر 2016، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1134 وكالة، و355 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة، و88 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1123 وكالة و346 وكالة و88 وكالة على التوالي في نهاية 2015، وبذلك بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1577 مقابل 1557 في 2015، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 25900 نسمة مقابل 25660 نسمة في 2015 (بنك الجزائر، 2016، 82)؛
- نقص الوعي الثقافي بصفة عامة، والتثقيف المالي بنسب أكبر في الجزائر، ففي البلدان المتقدمة، تركز الأدبيات حول محو الأمية المالية المنزلية، بشكل أساسي على الصلة بين محو الأمية المالية والقرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمارات، يتعلق الأمر قبل كل شيء بفهم بناء التفضيلات من حيث المدخرات أو خطة التقاعد أو اختيار المحفظة (pinos, 2015, 217) وتقوم غالبية الاستطلاعات بتقييم المعرفة المالية على ثلاثة معايير (pinos, 2015, 217) :
- ✓ التمكن من حساب الفائدة البسيطة والمركبة؛
- ✓ فهم تأثير التضخم؛
- ✓ القدرة على تنظيم المخاطر التي تحملها الأصول المالية المختلفة.

5. جهود وآفاق الشمول المالي في الجزائر

يُعتبر القطاع المصرفي، أهم دعائم القطاع المالي، وأبرز قناة لتعبئة المدخرات المحلية وتوفير التمويل للأفراد والمؤسسات، كما يُعتبر عصب الاقتصاد، وبالتالي حظي باهتمام كبير من قبل السلطات، في مختلف الدول، فقد أشار المدير العام لصندوق النقد

العربي، في كلمته بمناسبة اليوم العالمي للشمول المالي: "...أن موضوع الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، لمختلف شرائح المجتمع، وبالأخص الفئات المحرومة من النظام المالي، بات هدفا رئيسا لدى صانعي السياسات الاقتصادية، لما لهذا الموضوع من أثر على الاستقرار المالي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية..." (صندوق النقد العربي، 2019، 20)، وإدراكا منها لهذا المسعى، فقد اهتمت الجزائر بموضوع الشمول المالي وأولته أهمية كبرى.

1.5 جهود الجزائر لتحقيق الشمول المالي: بغية منها لشمول كل فئات المجتمع، قامت الجزائر بما يلي:

- تشجيع الصيرفة الإسلامية، من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك في الأونة الأخيرة، وإصدار النصوص التنظيمية المقننة والمنظمة لها؛ وقد تم مؤخرا في الفاتح ديسمبر 2020، تدشين وكالة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية (cneq banque, 2020)، ثم توالى بعدها العملية بالنسبة لبنوك أخرى؛
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة، وتشجيع روح المقاولاتية، من خلال استحداث وزارة خاصة بالحاضنات، تُعنى بهذا الجانب، وتقديم تسهيلات للشباب حاملي المشاريع، فقد استحدثها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في الحكومة الأولى التي شكلها بعد انتخابه، وهي تنظيم يحتوي الشركات الجديدة من خلال توفير إطار قانوني واقتصادي مرن لنموها؛
- تشجيع القروض المصغرة، لأصحاب الحرف والصناعات التقليدية، خصوصا للمرأة الريفية؛ التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، فقد كشفت وزيرة التضامن الوطني، يوم 17 أكتوبر 2020، لدى إشرافها رفقة عدد من الوزراء، على اختتام الصالون الوطني للنشاط المصغر، أن الوكالة تعتزم تمويل ومرافقة 30330 نشاط مصغر، خلال سنة 2020، مع منح الأولوية للمشاريع الناجحة، التي تعود بالفائدة على المواطن (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)؛
- تنويع مصادر الدخل، من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد أزمة انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014، ومحاولة النهوض بالاقتصاد السياحي، لكن هذا الأخير لقي ركودا في ظل الظروف الصحية المتمثلة في انتشار وباء كورونا؛
- في ظل هذه الظروف الصحية الاستثنائية، المتمثلة في انتشار فيروس covid-19 ذكر بنك الجزائر في مذكرته الإعلامية المؤرخة في 24 مارس 2020، جميع الوسطاء المعتمدين في الساحة المصرفية باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الزبائن على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، كما يمكن لهم الشروع في اتخاذ

إجراءات عاجلة لدى التجار، من أجل تزويدهم بأجهزة الدفع الإلكتروني، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي، وكذلك استخدام البطاقات المصرفية والشبابيك الآلية للبنوك والموزعات الآلية للأوراق النقدية.

2.5 تطلعات الجزائر من خلال هذه الجهود: تسعى الجزائر من خلال هذه الجهود، إلى تحقيق معدلات عليا في الشمول المالي، من خلال إشراك كل فئات المجتمع في النظام المالي، خاصة بعدما أثبتت الدراسات علاقة الشول المالي بالاستقرار، في كل المجالات، الاجتماعية والاقتصادية والمالية، ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فهي تصبو لإدراك ما يهدف إليه اليوم العربي للشمول المالي، والحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع في الدول العربية، وكذلك تحقيق ما يصبو إليه البنك الدولي في هذا الإطار.

6. خاتمة

الشمول المالي هو إمكانية وصول كافة أفراد المجتمع بكل شرائحه، والمؤسسات بكل أحجامها، إلى الخدمات المالية واستخدامها عن طريق القنوات الرسمية، دون أي عائق، وهذا ما تطمح إليه مختلف بلدان العالم، وقد أثبتت الدراسات أهميته في التنمية، إلا أن الأمر في الجزائر، لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، فهي تعاني من بعض التحديات التي أسلفنا ذكرها، غير أنها مع ذلك تسعى لتحقيق ما تصبوا إليه الدول العربية خصوصا، ومجموعة البنك الدولي عموما، وقد توصلنا في هذا البحث إلى النتائج التالية:

- رغم أهمية الشمول المالي إلا أنه في الجزائر لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، وهذا من خلال تحليلنا للمؤشرات التي أوردناها في الجدول أعلاه؛
- تبذل الجزائر العديد من الجهود لتحقيق الشمول المالي؛
- تعاني الجزائر من عدة معوقات تحول دون تجسيد الشمول المالي.

كما نقدم الاقتراحات التالية:

- محاولة القضاء أو التخفيف من الإجراءات البيروقراطية المنقّرة من التعامل مع البنوك، وتكوين موظفي هذه الأخيرة على حسن استقبال وتوجيه العملاء، وترغيبهم في التعامل مع البنوك ومحاولة تثقيفهم ماليا؛
- العمل على توسيع انتشار الشبكة المصرفية جغرافيا، لشمول الفئات المستعدة؛ عن طريق فتح وكالات جديدة و/أو إنشاء نقاط إيصال الخدمات المالية لكل الفئات؛
- تشجيع الصيرفة الإسلامية، لاستقطاب الممتنعين عن التعامل مع البنوك الربوية؛
- استغلال التكنولوجيات الحديثة، وتوظيفها ماليا، لتسهيل وصول الخدمات المالية وزيادة فعاليتها؛

- تنمية روح المقاولاتية لدى الشباب، وإتاحة التمويل البنكي، بإجراءات ميسرة، لدفع عجلة التنمية؛
- تعزيز الرقابة على القنوات غير الرسمية، ومحاولة استقطاب السيولة المتداولة عن طريقها، وإدخالها لعجلة الاقتصاد والمساهمة فيه بصورة رسمية؛
- العمل على تقديم وابتكار منتجات متنوعة، تتلاءم واحتياجات العملاء، كالادّخار والتأمين وعدم الاكتفاء فقط بالإقراض والتمويل.

المراجع:

1. م، بن قيدة، ر، بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 09، العدد 01، مارس 2018.
2. ح. بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لعام 2018، جامعة بغداد، من 05 إلى 06 ديسمبر 2018، منشور في 02 جانفي 2019.
3. ص، فلاق، صليحة، م، حمدي، ص، حفيفي، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 07، العدد 04، سبتمبر 2019.
4. ص، شنبي، س، بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، 2018.
5. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2015.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
7. بنك الجزائر، متوفرة على الرابط:
<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf> تاريخ الاطلاع 2020/12/27، على الساعة 11.00.
8. صندوق النقد العربي، مقتطف من كلمة المدير العام رئيس مجلس الإدارة، في مؤتمر إعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، تحت شعار: "الشمول المالي نحو التنمية المستدامة"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 28 أبريل 2019.
9. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا الرقمية، مجموعة البنك الدولي.
10. وكالة الأنباء الجزائرية، متوفرة على الرابط:
<http://www.aps.dz/ar/economie/78058-30-2020> تاريخ الاطلاع 2020/12/27، على الساعة 10.00.

11. Fabienne Pinos, Inclusion financière et populations précarisées : effets des business models des services financiers en France, Thèse en vue de 'obtention du Doctorat en sciences économiques, université de Bordeaux, France, 2015.

12. Zainab Hamid Katie, The Rôle of Commercial Banks in Promoting Financial Inclusion / Applied Study in The Middle East Bank for Investment and Baghdad Bank ،2020 مارس ، العدد 123، *مجلة الإدارة والاقتصاد*.
13. Global financial development report 2014, financial inclusion, The world Bank.
14. CNEP BANQUE, 2020, disponible sur le lien :
<https://www.cnepbanque.dz/index.php/espace-media/communiqués-de-presse/106-la-cnep-banque-annonce-l-ouverture-de-sa-premiere-agence-totalement-dediee-a-la-finance-islamique>. La date de visite : 27/12/2020.